دريك آند سكل تعين فريق تنفيذي جديد وتطلق عملية مطالبات الدائنين

الإمارات - دبي- 06 سبتمبر 2020: أعلنت شركة دريك آند سكل إنترناشيونال ش.م.ع ("الشركة") عن تعيين السيد منير منصور في منصب الرئيس التنفيذي والسيد بيتر لالور في منصب المدير المالي للشركة. وكما ورد سابقاً، لقد كانت الشركة تبحث عن فريق تنفيذي ذات خبرة واسعة لقيادة الشركة في هذه المرحلة المهمة.

يمتلك السيد منير منصور سجل حافل من الإنجازات وأكثر من 40 عاماً من الخبرة في قطاع الصناعة والمقاولات والإنشاءات في الإمارات العربية المتحدة. كما أنه يملك العديد من الإتصالات والعلاقات داخل الإمارات وخارجها. وشغل السيد منير سابقاً منصب العضو المنتدب لمجموعة تاريمانز لأكثر من 15 عامًا. قبل ذلك كان يشغل منصب المدير العام لشركة الإمارات للزجاج ذ.م.م كما شغل منصب عضو مجلس إدارة في شركة الإمارات للزجاج المحدودة وشركة الإمارات للألمنيوم - إحدى الشركات التابعة لمجموعة دبي للاستثمار.

ويتمتع السيد بيتر لالور،بخبرة كبيرة في استراتيجية الشركات والتمويل والخبرة الإدارية القانونية والتجارية في مجموعة متنوعة من القطاعات بما في ذلك البنية التحتية والإنشاءات والهندسة والتصنيع. ويعمل السيد لالور في الشرق الأوسط منذ 14 عاماً،حيث نجح في تنفيذ عمليات إعادة هيكلة مؤسسية وإعادة هيكلة الديون واسعة النطاق، وتحديد وتخطيط وتنفيذ مشاريع الاندماج والاستحواذ (بما في ذلك عمليات إلغاء الدمج)، والتفاوض على التمويل المحلي والدولي لمشاريع التنمية والاستثمار الرأسمالي. وشغل السيد لالور سابقاً منصب الرئيس المالي لشركات النابودة الدولية.

وقال السيد شفيق عبد الحميد، رئيس مجلس الإدارة: "بعد بحث شامل، يسعدنا أن نرحب بانضمام منير وبيتر إلى فريق الإدارة التنفيذية للشركة. حيث أنهم ينضمون إلينا في مرحلة حساسة ونحن بصدد الانتهاء من خطة إعادة الهيكلة. واننا على ثقة تامة من أن خبرتهم الواسعة ستمكننا من إعادة تأسيس الشركة كشركة مقاولات رائدة في مجال الأعمال الميكانيكية والكهربائية والصحية في المنطقة ".

في وقت سابق من هذا العام ، ولتسهيل عملية إعادة الهيكلة، تقدمت الشركة بطلب بموجب المرسوم الاتحادي رقم (9) لسنة 2016 بشأن الإفلاس (قانون الإفلاس في الإمارات العربية المتحدة) وقرار مجلس الوزراء رقم (4) لسنة 2018 بشأن تشكيل لجنة إعادة التنظيم المالي (المشار إليه بـ "أنظمة لجنة إعادة التنظيم المالي") لإخضاع عملية إعادة التنظيم التي ستجريها لإشراف لجنة إعادة التنظيم المالي (المشار إليها بـ "اللجنة") وقد قبلت اللجنة هذا الطلب في 17 مايو 2020 وفي 24 يونيو 2020، أكدت اللجنة على تعيين شركة آرونايت بارتنرز منطقة حرة ذ.م.م كخبير وفقاً لأنظمة اللجنة (المشار إليه بـ "الخبير المعين من قبل اللجنة"). يمثل هذا القبول تطورًا مهمًا نحو تحقيق إعادة تنظيم مالي ناجح للشركات. يتمثل دور اللجنة في تسهيل عملية إعادة التنظيم المالي من خلال التوصل لإتفاق توافقي مع كامل دائني الشركات في عملية تتم خارج نطاق المحكمة.

بالإضافة إلى تعيين خبير معتمد من قبل اللجنة، شرعت الشركة رسميا في عملية دعوة جميع الدائنين المعنيين بتسجيل مطالباتهم لدى الخبير المعتمد. وتمثل هذه العملية خطوة اساسية وجزءاً هاماً من الخطة الأوسع لإعادة هيكلة الشركة. حيث تم نشر إعلانات بشأن عملية مطالبات الدائنين في الصحف المحلية في 2 سبتمبر 2020. ومن المهم أن يقدم الدائنون مطالباتهم الى الخبير المعين من قبل اللجنة في موعد أقصاه 30 سبتمبر 2020.

ونظراً لتأثير جائحة كورونا، قامت الشركة، وبدعم من مستشاريها، بمراجعة خطة عمل الشركة بحيث تظل قوية في ظل الظروف الحالية. وبالإضافة الى موافقة مجلس الإدارة على خطة العمل، فإن المناقشات جارية مع مجموعة من المقرضين الرئيسيين لوضع اللمسات الأخيرة على إطار العمل وتفاصيل خطة إعادة التنظيم المالي.

----- انتهى -----

- تتوفر التفاصيل الكاملة لعملية مطالبات الدائنين على https://claims-drakescull.com

- **<u>نبذة عن شركة "دريك آند سكل إنترناشيونال ش.م.ع":</u>**

تعتبر "دريك آند سكل إنترناشيونال" (ش.م.ع) شركة رائدة إقليمياً، تقوم بتوفير الخدمات المتكاملة في مجال أنظمة التصميم والهندسة والبناء المتكاملة الخاصة بالأعمال الميكانيكية والكهربائية والصحية والنفط والغاز والمياه ومعالجة المياه العادمة. وتتخصّص أعمال "دريك أند سكل إنترناشيونال" في مجال الأعمال الميكانيكية والكهربائية والصرف الصحي والهندسة، والإنشاءات، والنفط والغاز، ومعالجة المياه والمياه العادمة. وتعمل الشركة في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط بالإضافة إلى إدارة المشاريع في أوروبا. وتحظى "دريك آند سكل إنترناشيونال" بسجل حافل يمتد لأكثر من خمسة عقود في تنفيذ 700 مشروع ضمن أهم القطاعات الحيوية في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك قطاعات الطيران والسكن والمشاريع متعدّدة الاستخدامات ومحطات الطاقة ومحطات تبريد المناطق، والضيافة والرعاية الصحية، والطاقة المتجدّدة، ومراكز البيانات، وصناعة البتروكيماويات ومشاريع السكك الحديدية والتجارية والحكومية، والترفيه، وقطاعات البنية التحتية.